منظمات مجتمع مدني وشخصيات سياسية وبرلمانية:

الانتخابات حق دستوري مكتسب للشعب اليمني وحده

أكد عدد من الشخصيات السياسية والاجتماعية اليمنية أن اجراء الانتخابات النيابية في موعدها يعد من أهم الحقوق الدستورية والديمقراطية كحق مكتسب لشعبنا اليمني ولا يجوز بأي حال من الأحوال التعدي على هذا الحق أو تجاوزه من أجل تحقيق مصالح ضيقة، وأضافت هذه الشخصيات في احاديثها لموقع «٢٦سبتمبرنت» أن فقدان المعارضة في اليمن لثقتها بتأييد الشعب اليمني لمشاريعها الصغيرة والحزبية الضيقة وعدم دعمها لتوجهاتها المشبوهة هو السبب الرئيسي في هروبها وفرارها من خوض أي انتخابات والدافع الحقيقي الذي يقف وراء مطالبتها اليوم بتأجيل الانتخابات مرة أخرى وهذا بحد ذاته يعد انتحارا سياسيا وديمقراطيا سيزيد هذه القوى الحزبية فقرا جماهيريا وافلاسا سياسيا.. فإلى حصيلة أحاديثهم:

المعارضة فقدت ثقتها بالشعب ولم يعد أمامها سوى الفرار من أي انتخابات

□ معمر مطهر الارياني

□ عبدالرحمن حسن الحسني

□ الدكتور حمود النجار

□ علي عبد الرب العسيري

□ النائب علي مسعد اللهبي

حق مكتسب للشعب

بداية قال الأخ معمر مطهر الارياني وكيل أول وزارة الشباب والرياضة رئيس الاتحاد العام لشباب اليمن نائب رئيس مجلس شباب آسيا أن الانتخابات النيابية في موعدها تعد من أهم الحقوق الدستورية والديمقراطية كحق مكتسب لشعبنا اليمني ولا يجوز بأي حال من الأحوال تجاوزه من أجل تحقيق مصالح ضيقة خدمة لأي جماعة أو حزب أو فئة ويحرم على الجميع التهرب من هذا الاستحقاق الدستوري والديمقراطي

استغلال الديمقراطية

وأضاف الارياني: ومن المفارقات العجيبة والغريبة أن نجد المعارضة في اليمن تطالب وبإلحاح تأجيل الانتخابات وهذا توجه سياسي يأتي متناقضاً مع كل الأعراف الديمقراطية وتوجهات التعددية الحزبية لأي معارضة في العالم، إذ اننا تعودنا أن أي معارضة سياسية ناضجة في عالم الديمقراطية هي الأكثر حرصاً على اجراء الانتخابات في مواعيدها باعتبار أن الانتخابات هي من تعطي الحق لهذه المعارضة أو تلك حق المنافسة الشريفة مع الحزب الحاكم الأمر الذي يكشف وبجلاء بأن ثقافة أحزاب المعارضة في اليمن ومنذ نشأتها لم ولن تكن أبدا ديمقراطية بل تقوم وترتكز على أساس استغلال الديمقراطية للوصول إلى مكاسب فحسب حتى ولو كانت على حساب الثوابت الوطنية وضد إرادة الشعب

انفصام الشخصية

مشيراً إلى أن أحزاب اللقاء المشترك لاتؤمن أن الانتخابات فيما تعنيه مكسباً وخسارة كما تكشف مواقف هذه الأحزاب بأن الانتخابات النيابية في موعدها تعد من أهم الحقوق الدستورية والديمقراطية كحق مكتسب لشعبنا اليمني ولا يجوز بأي حال من الأحوال التعدي على هذا الحق أو تجاوزه من اجل تحقيق مصالح ضيقة خدمة لأي جماعة أو حزب أو فئة ويحرم على الجميع التهرب من هذا الاستحقاق الدستوري والديمقراطي

والتي اسهمت في تطبع هذه القوى الحزبية على اعتماد سياسة الأقوال وانعدام القدرة على الأفعال بما جعلها – أي المعارضة اليمنية – تبدو أمام شعبنا اليمني كظاهرة صوتية فحسب وبالتالي فقدت هذه المعارضة ثقتها بشعبها وبالمثل فقد الشعب بدوره ثقته بها.

الفرار من الاستحقاق الانتخابي

ومضى الارياني قائلاً: وبالتالي فإن المعارضة اليمنية اليوم لم تجد بداً سوى الفرار من كل استحقاق انتخابي أملاً منها تحويل هذه الاستحقاقات الدستورية والديمقراطية إلى ورقة ضغط تزايد فيها للحصول على مكاسب سياسية وسلطوية موغلة إلى حدالمطالبة اليوم بتأجيل استحقاق دستوري وقانوني وديمقراطي والسير وبغباء سياسي ضد إرادة الشعب.

وأكد الارياني أن المعارضة في اليمن تعاني اليوم من فراغ في الرؤية وتريد أن تجرد المجتمع المدني والشعب اليمني كله عموماً من أحد أهم ادواته واسلحته الدستورية والقانونية " الانتخابات " كما إنها تهدف بدا مكشوفاً وفاضحاً تجريد المؤسسات الدستورية والقانونية من مشروعية وجودها من خلال تأجيل الانتخابات مرة بعد مرة للوصول إلى فراغ دستوري وبالتالي الانقضاض على السلطة بحسب احلامهم السوداوية غير مدركين أن إرادة شعبنا الواعي بكل هذه المخططات الخبيثة سيتصدى لهم بالمرصاد وستفشل كل رهاناتهم الخاسرة وأن كل أبناء شعبنا اليمني اليوم يقفون صفاً واحداً إلى جانب قيادتنا السياسية الحكيمة ممثلة بقائد الوطن وموحد اليمن فخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية وسوف تنتصر إرادة الشعب وسيتم اجراء الانتخابات البرلمانية في موعدها وستفشل كل المؤامرات التي تحاك ضد وطننا ووحدتنا وأمننا واستقرارنا ولن يصح إلا الصحيح .

استحقاق دستوري وديمقراطي

الأخ عبدالرحمن حسن الحسني وكيل وزارة الشباب لقطاع الشباب من جهته قال: الانتخابات النيابية في موعدها استحقاق دستوري وديمقراطي لاينبغي لأحد التلاعب به أو جعله ورقة للمزايدة السياسية لحصد مكاسب حزبية ضيقة وانا اعتقد أن شعبنا اليمني كله اليوم مجمع على ضرورة اجراء الانتخابات النيابية القادمة في موعدها وعدم التأجيل مرة أخرى.

وأضاف الحسني: وانا استغرب كثيرا لسعي بعض القوى السياسية اليمنية لتأجيل الانتخابات مرة أخرى وحرمان شعبنا اليمني من حق ديمقراطي وقانوني كفله له الدستور اليمني، واتمنى أن تعود المعارضة الى جادة الصواب وتشارك في الانتخابات وتتحمل مسؤوليتها الوطنية من خلال المشاركة الفاعلة في الانتخابات البرلمانية القادمة وتكون منافسة في هذه الانتخابات وأن تستجيب لإرادة الشعب اليمني المتطلع إلى غد افضل وعدم المضي قدما في مواقفها الرافضة لإجراء الانتخابات في موعدها لأن ذلك سوف يؤثر على مستقبلها السياسي سلبا وسوف ينتصر شعبنا لحقه الدستوري والديمقراطي وانا استغرب كثيرا لمطالبة المعارضة بتأجيل الانتخابات النيابية.

المعارضة فاقدة لثقة الشعب

مشيرا الى أن تولد عامل فقدان المعارضة في اليمن لثقتها بتأييد الشعب اليمني لمشاريعها الضيقة وعدم دعمه لتوجهاتها ربما كان هو السبب الرئيسي في تهربها من خوض أي انتخابات والدافع الحقيقي الذي يقف وراء مطالبتها اليوم بتأجيل الانتخابات مرة أخرى وهذا بحد ذاته يعد انتحارا سياسياً ونخشى أن يدفعها ذلك الى خيارات غير محسوبة تضر بالوطن ومصالحه وثوابته ورغم ذلك مازلت آملا من عقلاء المعارضة مراجعة مواقفهم هذه والاستجابة لدعوة فخامة الاخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية في خطابه التاريخي في جامعة عدن مؤخرا والذي شخص فيه الأوضاع السياسية الراهنة والماضية منذ قيام الوحدة اليمنية الخالدة وحتى اليوم والاستجابة للمشاركة في الانتخابات البرلمانية المقبلة والمشاركة في ممارسة هذا الحق الدستوري الديمقراطي وأغلاق كافة ملفات الماضي وفتح صفحة جديدة واتمنى من المعارضة أن تبحث عن توافق سياسي والوصول الى رؤية مشتركة تضمن للجميع اجراء الانتخابات النيابية المقبلة بنجاح منقطع النظير وافشال كل المؤامرات التي تحاك ضد أمن واستقرار ووحدة اليمن.

اجماع وطني

من جهته قال الدكتور حمود النجار: اجراء الانتخابات النيابية في موعدها امر ضروري في هذه المرحلة لأن أي تأجيل مرة أخرى للانتخابات لا يعد في مصلحة اليمن وبالتأكيد فإن اليمنيين جميعاً اليوم يجمعون على اجراء هذه الانتخابات في موعدها خاصة بأن تأجيلها في المرة السابقة قد أخذ حقه من الوقت ولم يعد هناك ما يلزم للتأجيل مرة ثانية.

وأضاف الدكتور النجار أن هذا الاستحقاق الدستوري والاستحقاق الوطني يفضل أن يتم في موعده في ابريل القادم غير ذلك سيكون ضد مصلحة اليمن بكل المعايير ولذا فإن اجراء الانتخابات في موعدها أصبح ضرورة حتمية ولا يمكن للآخرين أن يعتبروا بأن اليمن تسير في مشروعها الديمقراطي إذا ما اخرت هذه الانتخابات البرلمانية القادمة .

اعطاء الشعب فرصة ليقول كلمته

ومضى الدكتور النجار إلى القول: أن اجراء الانتخابات في موعدها يمثل استكمالاً للمسيرة الديمقراطية وإعطاء الشعب فرصة أن يقول كلمته وإعطاء الحق بأن يصوت لأي من الاتجاهات السياسية وأنا اعتقد أن الجميع متفق على نتائج الانتخابات النزيهة ايا كانت وفي أي اتجاه وفخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية في خطابه الأخير في جامعة عدن يؤكد على هذا المحتوى وهذا شيء يسعدنا جميعاً أن نرى اليمنيين جميعاً يلتفون حول الاستحقاق الدستوري وحول الاستحقاق الوطني ونتمنى أن تنجح هذه الانتخابات البرلمانية القادمة لتعكس أيضاً عملياً صورة أفضل عن الديمقراطية في اليمن وتعكس صورة أفضل عن اليمن الذي نتمنى له كل الازدهار والنجاح والتوفيق إن شاء الله.

جوهر الديمقراطية

من جهته قال الأخ علي عبد الرب العسيري وكيل الهيئة العامة لرعاية اسر شهداء الثورة الامين العام للجمعية التعاونية السكنية لابناء شهداء ومناضلي الثورة اليمنية.

لاشك بأن الانتخابات تمثل جوهر الديمقراطية وتجسد الخيار الحضاري الافضل وتترجم عمليا مقولة حكم الشعب نفسه بنفسه ناهيك عن أن الانتخابات تعد استحقاقاً ديمقراطياً ودستورياً والشعب اليمني وحده هو من يقرر تأجيلها ولايحق لأي قوى سياسية في الساحة اليمنية التحكم بها أو اتخاذ قرار بتأجيل موعدها باعتبار أن الالتزام باجراء الانتخابات في موعدها يعتبر استكمالاً للمشروع الحضاري الديمقراطي وحقاً دستورياً لكل ابناء شعبنا اليمني الموحد

ضربا من الجنون

واضاف العسيري وبالتالي فإن أي مطالب بتأجيل الانتخابات من قبل أي قوى سياسية يعد ضربا من الجنون وتجاوزا للدستور والغاء لحق دستوري وديمقراطي وشعبي وانتهاكاً صارخاً لإرادة الشعب وخروجا على الاجماع الوطني واستخداماً فاضحاً لحق دستوري وديمقراطي للمزايدة ابتغاء للحصول على مكاسب حزبية ضيقة على حساب ثوابتنا الوطنية.

ومضى العسيري، الى القول كما أننا هنا لابد أن نوضح نقطة مهمة هي أن الديمقراطية والانتخابات على وجه الخصوص هي حق ثابت لكل افراد المجتمع كي يمارسوا واجبهم وحقوقهم في اختيار من يمثلهم في مجلس النواب وليست للأحزاب وحدها ولكن في جوهرها لأفراد الشعب وللناخب.

حوار الطرشان

مؤكدا أن من يطالبون اليوم بتأجيل الانتخابات هم من يحاولون عبثا صناعة وانتاج مشروعية بديلة غير المشروعية الدستورية والقانونية والشعبية والديمقراطية لعرقلة الانتخابات وتفكيك كل مشروعيات الاستحقاقات الانتخابية واللجوء الى حوار الطرشان واعتبار ذلك احد المنابر السياسية البديلة لهذه القوى في الاطر الديمقراطية، ونحن نقول لكل هذه القوى انها في الطريق الخطأ وأن رهاناتها هذه المكشوفة سيكون مآلها الخسارة وستولد لها مزيداً من العداء مع الشعب وهذا الامر يجعلنا نقول هنا أن تمسك المعارضة بمطالبها تأجيل الانتخابات مرة أخرى سيجعلها في مواجهة مع الشعب وتكشف بتوجهها هذا انها تسير ضد ارادة الشعب.

من ناحيته قال الأستاذ محمد علوي الحبيشي أعتقد أن اجراء الانتخابات في موعدها استحقاق دستوري وديمقراطي لاينبغي الهروب منه ولايقبل أي مساومة فيه وهو حق لايجوز أن يخضع لأي مزايدة سياسية بغرض الحصول على مكاسب حزبية أو غيرها.

وأضاف الحبيشي ولابد هنا من أن نؤكد أن التمديد والتأجيل السابق للانتخابات البرلمانية عامين كان خطأً كبيرا أثر سلبا على مشروعنا الحضاري الديمقراطي وأن هذا التأجيل قد ترتب عليه العديد من المشاكل التي نعاني منها في اليمن حاليا وبالتالي فإننا لايجب أن نكرر الخطأ مرتين بتأجيل الانتخابات مرة ثانية.

مشيرا إلى أن تأجيل الانتخابات ستترتب عليه مخاطر كبيرة في المستقبل وسيدخل اليمن في ازمات لايحمد عقباها ولا يعلمها إلا الله ويجب علينا أن نحذر من الوقوع مرة أخرى في ارتكاب مثل هذا الخطأ لتجنيب اليمن وشعبنا اليمني عواقب كارثية وخلق مزيد من التحديات ويجب على الجميع أن يكونوا على كلمة سواء وإجراء الانتخابات في موعدها لإفشال كل المؤامرات والتي تحاك ضد اليمن ووحدته وأمنه واستقراره

ومضى الحبيشي قائلا :ولاشك أن الكل اليوم يجمع على اجراء الانتخابات بموعدها المحدد دون تأخير كما ستحقاق دستوري وديمقراطي لابد منه باعتبار الانتخابات تمثل العمود الفقري للديمقراطية والتعددية السياسية وأن أي خروج عن تنفيذ أهم قاعدة من قواعد الديمقراطية وممارسة وعدم اجراء الانتخابات في موعدها يعني تراجعا عن العمل والممارسة الديمقراطية الحقيقية

منوها إلى بأن إجراء الانتخابات النيابية في موعدها المحدد كحق دستوري وقانوني يحظى بدعم ومباركة كافة المنظمات الحقوقية والديمقراطية والمؤسسات السياسية على المستوى العربي والاقليمي والدولي وكل المهتمين والمتابعين للشأن الديمقراطي في الجمهورية اليمنية اليوم يعتبرون تأجيل الانتخابات البرلمانية مرة أخرى بمثابة رصاصة الرحمة للمشروع الحضاري الديمقراطي الذي حققه شعبنا وجاء احد أهم ثمار الوحدة اليمنية.

النائب علي مسعد اللهبي عضو مجلس النواب من جهته قال: الحقيقة إننا في مجلس النواب تحملنا مسؤليتنا الوطنية واقرينا قانون الانتخابات بعد أن ناقشناه مادة مع إخواننا وزملائنا في كتله اللقاء المشترك في فترة سابقة وكان قد تم تأجيل التصويت النهائي لإعطاء فرصة للحوار بين القوى السياسية في الساحة اليمنية.

وأضاف اللهبي: إلا أن أعضاء مجلس النواب عندما لم يلمسوا أي نتائج ايجابية الحوار الجاري بين الحزب الحاكم المؤتمر الشعبي العام وأحزاب اللقاء المشترك وأن نتائج هذه الحوارات لم تؤد إلى نتائج تخدم المصلحة الوطنية العليا تحملنا المسؤولية واقرينا قانون الانتخابات بأغلبية في المجلس والآن الجهات المعنية ستقوم باستكمال الإجراءات للقيام بإجراء الانتخابات في موعدها المحدد والمجلس صحح بهذه الخطوة الخطأ الذي بتأجيل الانتخابات المرة السابقة والتمديد لنفسه عامين.

وأشار اللهبي إلى أن اعتصام أعضاء كتلة المشترك في المجلس حق ديمقراطي لهم لكن احتجاجهم بصراحة على اجراء الانتخابات بموعدها احتجاجا غير موفق ونحن نرى أن تجري الانتخابات بموعدها والحوار الوطني يستمر، مؤكدا أن للقاء المشترك غير جادين في الحوار وهدفهم هو التمديد ومزيد من التمديد واجهاض الحق الدستوري والديمقراطي والهروب من الاستحقاق الديمقراطي والدستوري لشئ في نفس يعقوب وأن يكون الحوار من أجل الحوار منبراً سياسياً وبديلاً تشريعياً يعطل المشترك من خلاله مشروعية المؤسسات الدستورية وإيصال البلاد إلى فراغ دستوري.

ودعا عضو مجلس النواب الأخوة في أحزاب اللقاء المشترك إلى العودة إلى جادة الصواب والمشاركة في الانتخابات القادمة.

عبده سيف الرعيني

«سبتمبر نت»